

فلا يتصور له حكم لما انه حال حياة المولى انما تكون الدعوي من الصدق
من المولى لانه متروك للصحة كما يقول ولذا قال المحقق ابن الهمام رحمه الله
قول ايج في الحياة واد الشاهدة في مرض موته الى اخره فيعيد انما
تقبل في حياته يعني عند الامام وانت علمت ان قبوطها بعد موته باعتبار
وصية الاعتباره اي المولى مدعيها وعدم قبوطها قبل موته اي عند الامام
لان المولى العمودان هما غير من اثبت فيها لعقبة اعني المبهمة **والحال**
ان انزاله اي المولى مدعيها لا يكون الا بعد موته واما قبل موته فهو
متروك ولهذا احتج الى الشاهدة وردت لعدم المولى ولا تخلصه لا بتعيينه
بما اذا كان المريض قد اصبحت حال اداء الشاهدة واستمر كذلك الى ان مات
وعلى هذا يجب ان يؤول لعقبة هذه الشاهدة الى ان يموت فيبقى بها ولا
يحتاج الى اعادة تعويض فيطلق لسانه فترو لعدم الختم انتهى عبارة
ابن الهمام **واقول** في جملة مخلصا نظر قوله انه قبل موته متروك فاصبح
الى الشاهدة وردت لعدم المولى فلا وجود للشاهدة لتسخر لعقبة بما
بعد الموت لعدم الدعوي الا لشاهدة وهذا لانه ليس الختم الا بعد حال
حياة المولى وهو محمول فاقبى قبول الشاهدة لعدم الدعوي الحقيقية
والتقديرية فلا تخلصه كيف وقد وجد في الامام لا يعطى عدم قبولها
حال الحياة كما قد علمت **وقد** نظر صدر الشريعة رحمه الله في الدليل الذي
ذكره في الهداية بقوله لان التدبير والعقبة المذكورة وصية والختم اي المولى
في اثبات الوصية انما هو الدعوي لان نفعه بهود اليه وهو معلوم ولجلب
وهو الدعوي والعقبة لان العتق يشيع بالموت فيكون كل من الصدق حيا
معين **اقول** الدليل الاول مبتدل لان المتنازع فيه ما اذا انكر المولى
تدبيره بعد موته او الوارث يتكر ذلك بعد موت المورث والعمدان يريد
ان اثباته فكيف يقال ان المولى هو المولى او نافية انتهى **وهو** نجمة
ان الدليل المذكور لا يدل على حال حياة المولى لانه لا يكون الشخص متروك حقيقة
ومعنا تقديره ولم يعترض صدر الشريعة الحكم وهو قبول الشاهدة حال
المريض مع انه اجدر بالنظر فيه **وهو** ابطال اعتراض صاحب الدرر علي
صدر الشريعة وسقط ما ادعى عدم تسليمه وما بناه عليه في هذه المسئلة مما
لا حاجة بنا اليه بسطه وبيان رده بالكثر مما ذكرناه **ومن** مخلص كلامه انه جعل
المولى مدعيها من وجه ودعي عليه من اخر وجعل مراد الصاحب العاقبة وليس
عما دعي انه جعل العمل اشكال صدر الشريعة مع ثبوت تونه بكون الشخص الكائن
متروك حقيقة ومعنا تقديره انما دعي عدم تسليم ما ذكره صدر الشريعة مع ثبوت
تأشبه الكفاية لذكر صدر الشريعة كلامه من الصدور بين الشاهدة حال الحياة
والشاهدة بعد الموت مع بيان وجه القبول بعد الموت بخلاف الحياة بدليلي

وجه

وجه الاستحسان لقبول الشاهدة بعد الموت اما لكون الدعوي خصا او
نفس كل من العبدون لشيع العقبة بالموت وهو الفرق للامام الا ان بين
سبلق الحياة والموت وقابد كلام صدر الشريعة بما ذكره صاحب الدرر
عن غاية البيان اذ صرح عن كماله لا يفرق لكونه ردا عليه **وكان**
تجب صاحب الدرر من صدر الشريعة وجعلها يجب منه كلام الكتاب في الراجح
غير واقع موثوق لان الاكثر ثابت في كل من حالتي الصحة والموت وليس في
حالة الموت قرار بل اختلفا قامت عليه البيضة فنزلنا العارث والفاضي
منزلة الدعوي فتجب صاحب الدرر يرجع اليه من نفسه وبطل ما رتبين
الوجهين وصدق عليه قوله فليتامل في هذا المقام فانه من مرال الاقدام
مما اصل حكم المسئلة ان الشاهدة على المولى باء اعتنا احد عبديه او احد
امته في صحة غير مقبولة اصلا عند الامام لا في الحياة ولا بعد موت المولى
غير ان الراجح انهما لو شهدا بعد موت المولى انه قال في صحة احد كآخر مقبل
اعتبارا للشروع كما ذكره ابن الهمام في دفع الغدير **وقيل** ان كان يشاع
الجحيط انها لو شهدا بعد موت المولى انه قال في حياته يعني في صحة احد كما
حرف فلا روايته فيه واختلفوا في قوله يعني الامام يعني طريق الوصية لم يقبل
ببشلا نفيها مما بوقوع كلامه في صحة وعلى طريق الشيوع تقبل والتجبر ان تقبل
لجواز ان يكون معلولا بالعقبة فيعزى باصتهما انتهى **واقول** في الرواية
نظريا قد مناه نصح الامام في شرح مختصره لعقبة وهي واما الشاهدة علي
انه اعتنا احدهما في المرض اعني تدبير احدهما مطلقا اي سواء كان العتق
في الصحة او في المرض فلا تقبل حاله الحياة وتقبل بعد موت المولى لمان
العتق في المرض وصية والتدبير وصية مطلقا وانه الموفق في مستهل
ربيع الثاني سنة ثمان وخمسين والتم
كان تالمية هكذا انتقلت من خطا الف
رحم الله ونفعنا به امين وعلى الله
على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا الى يوم
الدين
امين

تجدد لنا نعمة بقايدة **حصل** بها معرفة الفرق بين
ما اذا انكر المولى انه لم يقبل احد كما هو فلا تقبل الشاهدة عند الامام ولا
يجبر المولى على البيان **وليس** ما اذا كان مقرا فيجب على البيان
هو انه لما اقر بانة قال احدنا هو وقال هذا هو او هذا هو فقد الزم